

د. صبري حلاوة

# عنصرية الصهيونية ومفهوم الإستعمار الإستيطاني



منشورات 2005 الطليعة

# عنصريّة الصّهْيونيّة ومفهوم الاستعمار الاستيطاني

د . صبري حلاوة

1986

## نحو مقارنة علمية للاستعمار الاستيطاني عامة والصهْيوني خاصة

لقد اكدت وقائع الحياة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة اهمية الفكر في حياة الناس العملية ، حيث اضاء الطريق امامها حيناً واطلمها حيناً آخر حسب طبيعة القوى التي عكس مصالحها . وفي جميع الاحوال كان الفكر جزءاً عضوياً من نشاط البشر ذوي الوعي والمصلحة الاجتماعيين .

فالفكر الاجتماعي بمختلف تياراته ومدارسه وحقول معالجاته كان على الدوام متحيزاً وان بدا ظاهرياً محايداً في بعض الاحيان . فحيثما كان الواقع الاجتماعي متناقضاً كان الفكر الذي عالجه متناقضاً ايضاً لان الثاني مرآة للاول .

الا أن الاعتراف بتناقض الحياة الاجتماعية والفكرية لا يعني المساواة بين أطراف القوى الاجتماعية والسياسية المتناقضة وافكارها وبالتالي انكار امكانية ان يعكس فكر أحد هذه الاطراف حركة الواقع الاجتماعي بامانة وموضوعية . فالملاحظة العلمية لحركة التاريخ الواقعي تشير الى ان القوى الاجتماعية صاحبة الامتيازات قد دافعت افكارها بشكل دائم عبر المراحل التاريخية المتعاقبة عن بقاء ذلك الواقع المعاش وبررت ديمومته ، في حين ان افكار القوى المحرومة من تلك الامتيازات قد دعت الى تغييره . وفي الوقت الذي كانت فيه افكار الاولى تحاول طمس عناصر الحركة في ذلك الواقع من خلال ابرازها لمظاهر السكون الخارجي له ، كانت افكار الثانية تبرز تلك العناصر فيه باعتبارها جوهر ذلك الواقع مؤكدة ان السكون فيه ظاهري ونسبي ومؤقت .

لقد شكل تناقض الحياة الاجتماعية - بما فيها السياسية - على الدوام مصدرا لصراع القوى ذات المصالح والاتجاهات المتعاكسة وأرضية انبثق منها ذلك الميل العام لتطور البشرية الصاعد عبر مراحل تاريخية متعاقبة ومتباعدة نوعيا أحداها عن الأخرى طبقا لمضمون كل منها .

وخلال ذلك عجزت شتى الامبراطوريات العظيمة في قوتها والشديدة في عنفها عن إلغاء مسيرة التطور أو وقفها - وإن كانت قد تمكنت أحيانا من إعاقتها لفترة زمنية محددة - أن ذلك العجز ومواصلة التطور ينبع من طبيعة الحياة المتناقضة نفسها وليس مقحما عليها من الخارج . وبقدر ما ينفذ فكر الإنسان الى أعماق هذه الحياة ويكشف عن العلاقات السببية الكامنة وراء هذا الخضم الواسع والمعقد من تفاعلاتها ، يقترب ذلك الفكر شيئا فشيئا من امتلاك المعرفة النظرية التي تخفف أعباء الممارسة العملية الموجهة لتغيير الواقع وتطويره ، وتساعد على اختصار زمن عمليات ذلك التغيير .

وانطلاقا من هذا الوعي لمكانة والدور الفكر الذي يأخذ بمنهج معرفي يتطابق مع حركة الواقع وتناقضاته ، ننظر الى الفكر السياسي

العربي وخاصة التحرري منه حقا ، الذي ارتبط خلال تطوره المعاصر بصراع امتنا العربية ضد السيطرة التركية ومن ثم ضد مختلف أشكال السيطرة الاستعمارية اللاحقة ، متطلعين اليه بأمل ومثابرة كي يأخذ دوره في اضاءة طريق الممارسة الثورية امام حركة التحرر العربية علما بجواز ازمتهما الراهنة لتواصل تحقيق مهمتي التحرر السياسي والتغير الاجتماعي المترابطتين عضويا .

ان الوعي الذي يفصل بين هاتين المهمتين في هذه المرحلة من تطور تاريخنا السياسي والاجتماعي لا يعدو كونه ميكانيكيا بتجاهله طبيعة تركيب القوى الاجتماعية في بلادنا وتمايز مصالح كل منها وكيفية انعكاس تلك المصالح على مواقفها الداخلية وارتباطاتها الخارجية . فموقف هذه القوى ازاء القضايا الاجتماعية الداخلية في بلادنا هو الذي يحدد موقفها وتصرفاتها الفعلية تجاه العدو الخارجي . وعندما لا يتطابق هذان الموقفان ويتنافران يكون هنالك في الواقع ثمة تزييف لأحد الموقفين ينبغي الكشف عنه وتعريته بنفس الجراءة والصراحة التي نواجه بها عدونا الخارجي .

فتجارب حركات التحرر الوطني الحديثة عامة وفي وطننا العربي خاصة علمتنا ان القوى السياسية التي تنحني امام العدو الخارجي وتستسلم له وتتكيف مع سيطرته المباشرة او هيمنته على بلادنا لا يمكنها ان تكون مخلصه وجريئة في دفاعها عن متطلبات التغير الاجتماعي التقدمي حتى وان ادعت في ادبياتها ذلك . ونفس الشيء بالنسبة للقوى السياسية التي تقف موقفا عدائيا من قضايا التغير والتقدم

الاجتماعيين فليس بمقدورها ان تكون مخلصه وجريئة في مواجهة العدو الخارجي حتى تحقيق النصر عليه نظرا لارتباط الموقف بالمصلحة .

ويمكننا استخلاص هذا التعميم من الخط البياني لمسار مواقف مختلف القوى السياسية العربية تجاه الاستعمار الاستيطاني في فلسطين



الذي يمثل نموذجا الأكثر أشكال السيطرة خطورة على كامل وطننا العربي سواء من زاوية استكمال تحرره السياسي والاجتماعي أو من زاوية تحقيق وحدته القومية ذات المضمون الديموقراطي التقدمي .

ومرد ذلك إلى كون آلية تحقق هذا الشكل من السيطرة قد تطلبت طرد شعبنا من وطنه وإحلال مستوطنين استعماريين مكانه الأمر الذي ترتب عليه نتائج مغيرة تماما لنتائج أشكال السيطرة الاستعمارية الكلاسيكية الأخرى التي عرفت فيها أقاليم الوطن العربي باستثناء حالة الجزائر .

وبذلك يكون قد ألقى على كاهل الفكر السياسي العربي عامة والفلسطيني المقاوم خاصة ، مهمة من نوع جديد هي البحث في هذا الشكل الخاص من السيطرة الاستعمارية المتمثل في كونه استيطانيا .

إلا أن الخصوصية الاستيطانية في فلسطين ليست هي الأولى بل كانت الأخيرة من نوعها فالملاحظة والاستقراء التاريخيين يشيران إلى أنها جزء من سلسلة ظواهر عديدة مشابهة ذات أصول اجتماعية واحدة، ظهرت جميعها في سياق نشوء وتطور نظام سياسي دولي جوهره ربط بلدان ماوراء البحار ( أي خارج أوروبا ) وإخضاع شعوب وثروات تلك البلدان لسيطرة واستغلال ذلك النظام ، بحيث شكل الاستعمار الاستيطاني لفلسطين خاتمة لنمط الاستعمار الاستيطاني عامة ورغم كون حالة فلسطين تحتفظ ببعض السمات الخاصة بها .

ولهذا فإن المقاربة العلمية لظاهرة الاستعمار الاستيطاني في بلادنا تتطلب منا إرجاع هذه الظاهرة إلى أصولها الاجتماعية السياسية التي أفرزتها ، والكشف عن الصلات الواقعية التي تربطها بغيرها من الظواهر المشابهة لها ، وتحديد المكانة التي تتبوأها في منظومة تلك الظواهر [ إضافة إلى تحليل الآلية الخاصة بحركة هذه الظاهرة ، وكيفية تحديدها لشروط وجودها ] المادي في الدرجة الأولى . [ وباختصار أنها مقارنة

مادية تاريخية تتجاوز فيها حدود جمع المعلومات عن الوقائع والاحداث المتعلقة بها على الرغم من اهمية ذلك ولكون الدراسات المتخصصة قد تكفلت بهذا الجانب - لنركز على سياق نشوئها وتطورها وآفاق مستقبلها.

لقد اوضحت الدراسات والابحاث التاريخية والاجتماعية والاقتصادية الهجادة ، ان الاصول الاجتماعية لمختلف انماط الاستعمار سواء التي كانت في شكل احتلال عسكري مباشر او في شكل هيمنة اقتصادية ( اما على مصادر المواد الخام او على اسواق تصريف البضائع او استثمار رؤوس الاموال ) او التي جاءت على شكل اضطناع مجتمعات غير عادية بزرع مستوطنين اوروبيين يقيمون بشكل دائم في البلدان الخاضعة للسيطرة الاستعمارية تعود الى القارة الاوروبية خلال تحول مجتمعاتها من التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الاقطاعية الى التشكيلة الرأسمالية وما تلاها من تطورات . ويمكن القول في هذا الصدد ان الاكتشافات الجغرافية العلمية واثرها على تراكم رأس المال الاولي ومن ثم على تطور الصناعة في اوروبا كل ذلك حمل معه صراعات سياسية واجتماعية عميقة ادت الى تغير البنائين التحتي والفوقي فيها مما خلق شروطا جديدة للتطور الداخلي والخارجي . على اساس الصراع بين قطبي التناقص في قاعدة التشكيلة الجديدة وهما العمل ورأس المال.

فسياسة الغزو والتوسع الاستعماريين وعمليات الاستيطان التي تموضعت خارج اوروبا في عديد من القارات والجزر جاءت تعبيرا عن الميل العام لتطور رأس المال باتجاه تحقيق اقصى الارباح على حساب قوة العمل في بلاده والشعوب المستعمرة خارج تلك البلاد ، الامر الذي خلق اساسا موضوعيا فيما بعد لتحالف حركة تحرر قوة العمل في البلاد الرأسمالية المتطورة صناعيا وحركة تحرر الشعوب المستعمرة لكون نقيض الحركتين واحدا ممثلا في رأس المال بمختلف درجات تطوره .

واذا كانت ظواهر استغلال قوة العمل تلك والشعوب المستعمرة كلاسيكيا قد اعطيت حقها من الدراسة والبحث العلميين واستخرج

من سياق تطورها الموضوعي القوانين العامة التي عكست حركة ذلك التطور ، فانه بالمقابل لم تثل ظواهر : الاستعمار الاستيطاني العناية المعرفية التي تستحقها بحيث اقتصرت على المعالجة الفردية لكل حالة على حدة وبشكل تجريبي ( معلوماتي ) دون تناول التشابه في المنشأ والبنية وواقع الترابط العضوي خلال تطورها . وبمعنى آخر نقول ان منظومة الظواهر الاستعمارية الاستيطانية بقيت دون مستوى التعميم النظري الذي يستخرج القوانين العامة بشأنها من مسار تطورها .

ان القول هنا بوجود عام في هذه الظواهر لا يعني تجاهل ماهو خاص في كل ظاهرة منها على حدة ، فمقولة العام والخاص تعكس موضوعا جوانب متميزة من جهة ومتراصة من الجهة الاخرى في هذه الظواهر وعملياتها .

ومع ان معرفة ما هو عام فيها يشكل شرطا أساسيا لامكانية الانتقال الى تحديد خصوصية كل منها ، الا ان الاكتفاء بمعرفة هذا العام فيها يجعلنا دون القدرة على التأثير في أي منها لكونه يبقينا في حيز التشابه ( التماثل ) دون بلوغ مستوى التمايز القائم فعليا في كل حالة .

واذا اخذنا مثالا على الفكر الذي يفصل بين ماهو عام وما هو خاص في تفسيره لظواهر الاستعمار الاستيطاني والنتائج الضارة على الممارسة العلمية لتصفية هذا الشكل من الاستعمار ، لوجدنا ان الفكر السياسي العربي يمثل نموذجا على ذلك . فخلال تصديه لمعالجة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين غاب عنه ما هو عام في هذه الظاهرة ، ولذلك بقي محصورا في زاوية الخصوصية والتفردية المعكوسة في فكر الحركة الصهيونية التي اكثر ماتخشاها هو الكشف عن العام في هذه الظاهرة لكونه يميظ اللثام عن الجذور الاجتماعية الحقيقية لنشأتها وارتباطاتها الحالية وخاصة عن انجازها الرئيسي في فلسطين ، ولذلك نرى ان جميع انشاءاتها الفكرية تؤكد على انها فريدة من نوعها لا يجمعها غيرها من

الظواهر أي وجه شبه ، وتوحي بانها تعيش وتنشط خارج التاريخ  
ورغما عنه وليس بفضله .

ففياب نظرية الاستعمار الاستيطاني العامة عن الفكر السياسي  
العربي جعله يفرق في محيط التفردية الخصوصية الصهيونية (اليهودية)  
ويعود الى الوراء كثيرا منقبا في الاساطير البالية على نجد ما يدعم حججه  
في مناظرته للفكر الصهيوني من نفس المنطلقات الميتافيزيقية ، ومستخدما  
مفاهيمها ومقولاتها التي ابتدعتها لتزييف الحقائق وتضليل الآخرين .  
ولهذا بقي الفكر العربي منفصلا تجاه الفكر الصهيوني شأنه في ذلك  
شأن الممارسة العملية العربية تجاه النشاط الاستعماري الصهيوني  
وسياسته الاستيطانية العدوانية .

ويمكن الملاحظة هنا مع الاسف الشديد ان ممثلي التيار الهادي  
الجدلي في الفكر السياسي العربي قد وقعوا هم ايضا في اسر هذه  
الخصوصية والتفردية المتمثلة حسب رأيهم في اليهودية ، وبذلك  
انجذبوا رغما عنهم الى مواقع المعرفة الميكانيكية واحيانا الى مواقع  
المثالية ذاتية كانت ام موضوعية ، الامر الذي ترتب عليه بالضرورة  
تذبذب في المواقف السياسية قادهم اخيرا الى التدرج في اتجاه التكيف  
مع الظاهرة الاستيطانية الاستعمارية في بلادنا والى عدم المساهمة في  
الصراع العنيف ضدها . فمن يجهل العام في الظاهرة الاستيطانية يجهل  
الخاص فيها بالضرورة ، لانه يراها بمفردها ومعزولة عن غيرها لذلك  
يقف منها موقفا كميا ، وليس نوعيا ، ويراها من زاوية الحدود وليس  
من حيث الوجود فهو لا يراها نمطا من العلاقات بل حجما بشريا ومساحة  
جغرافية .

لهذا كله نرى ان مصلحتنا في الدفاع عن وجودنا وتحرره تتطلب  
من فكرنا التحرري المقاوم ان يعكس هذه المصلحة بامانة وموضوعية ،  
وذلك من خلال تملكه المعرفي لحركة واقعا وواقع نقيضنا وتحديده



بوصفها مستعمرات بريطانية لكون هذه الدولة قد تمتعت بالنصيب الأكبر من المستعمرات والقوة البحرية والسيادة على عالم ما وراء البحار - خارج أوروبا - في تلك الاوقات . ولا يترتب على هذا القول ان كل العمليات الاستيطانية التي رعتها بريطانيا قد نجحت فهناك العديد منها قد فشل ، مثال ذلك اوغنده وكنيا . كما فشلت ايضا كثير من

العمليات الاخرى كما هو الحال في كل من الجزائر وموزامبيق واتفولا وروديسيا ، وغيرها ولا تنحصر اسباب النجاح او الفشل في طبيعة الدولة المستعمرة صاحبة الرعاية للاستيطان فقط بل هناك اسباب اخرى عديدة تفاعلت فيما بينها وانجبت حالات النجاح او الفشل .

والى جانب الحالات المذكورة هناك حالات لم يحسم وضعها النهائي بعد لصالح النجاح او الفشل في كل من جنوب افريقيا وفلسطين وكاليدونيا الجديدة ( الفرنسية ) .

ان الحكم على الظواهر والعمليات الاستيطانية الاستعمارية بانها من افرازات النظام الرأسمالي اجتماعيا وسياسيا ليس من قبيل الدعاية الايدلوجية بل يعكس حقيقتها كما هي في الواقع نشوءاً وتطوراً وما لا . ويكفي ان نسأل انفسنا هذين السؤالين البسيطين والمستعدين من تاريخ الماضي والحاضر .

هل من قبيل الصدفة ان بريطانيا الرأسمالية المتطورة قائدة النظام الاستعماري العالمي وحاميته لعدة قرون خلت قد كانت هي الراعية الاولى والمدافعة عن الكيانات الاستيطانية الاستعمارية ؟؟

وهل من قبيل الصدفة ايضا ان الولايات المتحدة الامريكية الدولة ذات المنشأ الاستيطاني الاستعماري - التي تسلمت فعليا - بحكم تطور قوتها - من بريطانيا قيادة النظام الرأسمالي العالمي مسؤولية حمايته على الصعيد العالمي ، هي التي ترعى وتحمي الكيانات

الاستيطانية الاستعمارية في كل من جنوب افريقيا وفلسطين وتمدها بكل اسباب الحماية والعدوان ليس على شعوب هذين البلدين الاصليين وحسب بل وعلى محيطها الاقليمي ايضا .

ان الاجابة الموضوعية تؤكد وحدانية الاطار التاريخي لنشوء وتطور تلك الظواهر وعملياتها ليس في الماضي وحسب بل وستحدد حركة هذا الاطار افاق مستقبل تلك العمليات التي لم يحسم وضعها النهائي بعد .

٢ - وحدة الطبيعة الاصطناعية :نشأة الجماعات الاستيطانية الاستعمارية أو أن وعي التمايز بين المجتمعات العادية والمجتمعات أو الجماعات الاصطناعية يبدأ بتحديد الفروقات القائمة موضوعيا بين نمطين اساسيين من التجمع البشري متباينين من حيث طريقة نشأة كل منهما وكيفية تطوره وطبيعة المشاكل الناجمة عن تلك النشأة ، وذلك التطور وكذلك من حيث الاهداف ، فمفهوم المجتمعات العادية هنا يعبر عن نمط من المجتمعات البشرية نشأت وتطورت بشكل طبيعي ومتواصل من حيث علاقتهم بالوسط الجغرافي الذي يعيشون عليه من حيث تطور معنى هذا الوسط فيما بعد لياخذ مفهوم الوطن ومنه اشتقت صفة الوطنية . وقد ترتب على ذلك نشوء علاقة طبيعية بين تلك المجتمعات والوسط الاقليمي المجاور ديموغرافيا وحضاريا اضافة الى ان زيادة افراد هذه المجتمعات كانت تتم بطريقة الولادة .

اما من حيث تطور هذه المجتمعات فقد جرى على ارضية تفاعل سكانها المستقطبين اجتماعيا بموجب التناقض الاساسي بين من يملكون وسائل الانتاج وبين من لا يملكونها في داخل كل مجتمع . كما تأثر ذلك التطور أحيانا بالصراعات مع القوى الخارجية اما بقصد السيطرة عليها لاستغلالها أو التخلص من تلك السيطرة ، وذلك الاستغلال تبعا لطبيعة القوى السائدة في تلك المجتمعات ومصالحها .

ولكن مفهوم المجتمعات الاصطناعية يعبر هنا عن نمط من المجتمع البشري سمته الأساسية هي التكوين الاستيطاني أي هجرة السكان من البلاد الأوروبية سواء كانت هذه الهجرة فردية أم جماعية اختيارية أم إجبارية لأنها في الواقع العملي أدت إلى تغيير موطنهم الأصلي وموقعهم الاجتماعي فيه واستقرارهم بشكل دائم في موطن جديد غريب عليهم جغرافيا وديموغرافيا وحضاريا وفي وقت كانت فيه شعوب أقاليم الاستيطان قد استقرت منذ وقت طويل وأقامت في أوطانها نظما اجتماعية وحضارات خاصة بها ، إلا أن ذلك لا يقودنا إلى الاستنتاج باعتبار أن جميع حالات الهجرة تؤدي بالضرورة إلى قيام كيانات استيطانية استعمارية .

فهناك شروط معينة مادية وروحية ينبغي توفرها لجماعة المستوطنين كي تتحول إلى كيان اجتماعي ومن ثم سياسي خاص بها يميزها عن مجتمع الوطنيين الأصلي ، ومن بين أهم شروط الآلية الداخلية لهذا التحول هو عدم اندماج المستوطنين في المجتمع الأصلي وبقاءهم في عزلة عنه واستمرار انفلاقهم على أنفسهم الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى حتمية تطورهم الاجتماعي المنفصل المتميز والمتمايز عن المجتمع الأصلي .

واقد أثبتت كافة التجارب الاستيطانية الناجحة أن عملية خلق شروط هذا الوجود المنفصل وتطوره قد تطلبت بالمقابل عملية تقليص لشروط وجود المجتمع الأصلي وإعاقة تطوره وصولا إلى إنهاء ذلك الوجود .

ومن هنا كانت جميع حالات الاستيطان الاستعمارية الأولى الناجحة إبادة للسكان الوطنيين كما هو الحال بالنسبة للهنود الحمر في أمريكا الشمالية والقبائل التي كانت تقطن أستراليا وكندا وإحلالها للمستوطنين ، وأن يدهشنا في شيء نحن الذين عشنا تحت عسف سياسة الانتداب البريطاني وجيوشه أن تلك الإبادة قد جرت ليس تحت سمع وبصر وحراسة الجيوش الاستعمارية البريطانية وحسب بل وبتهريض قننته أعلى الهيئات التشريعية البريطانية آنذاك .

وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد اصدرت الجمعية التشريعية في انكلترا عام ١٧٠٣ قانونا بدفع مكافأة مالية قدرها ٤٠ جنيها استرلينيا عن كل جلدة رأس مسلوخة مع شعرها لهندي احمر وعن كل اسير هندي احمر .

وعلاوة على اباداة شعوب اقاليم الاستيطان فقد تطلبت عملية اصطناع مجتمعات استيطانية استعمارية نقل عشرات الملايين من الافارقة الى اقاليم الاستيطان خارج افريقيا لاستغلال قوة عملهم اضافة الى عشرات الملايين الاخرين ممن هلكوا اثناء عملية النقل . فقد قدر ما تم نقله من الافارقة الى الاقاليم خارج اوروبا في قرن واحد فقط وعلى شكل عبيد باربين مليون انسان ( ٤٠ مليون ) باستثناء الذين هلكوا منهم ، ولهذا يقدر عدد الاجمالي المستنزف من سكان افريقيا بين ٨٠ الى ١٠٠ مليون انسان .

بهذه الطريقة اصطنع الاوربيون الاستعماريون مجتمعاتهم الاستيطانية ليحضروا الشعوب الاخرى اسما بعد ابادتها فعلا .

ومن جهة اخرى يركز بعض الدارسين لظواهر الهجرة الاوروبية الاستيطانية على مسألتي الطرد او الجذب في تلك الظواهر وخاصة على الدوافع الاقتصادية او الفكرية او السياسية التي حملت المستوطنين على مغادرة اوطانهم الاصلية ، من جهة اخرى ، وعلى عناصر الترغيب التي اجتذبتهم لمواطن الاستيطان الجديدة ، سواء كانت دينية او اقتصادية او فلسفية .

ومع الاقرار بالاهمية المعرفية لهاتين المسألتين الا انه من وجهة نظر ومصلحة مجتمع الوطنيين الاصلي فان النتيجة العملية واحدة بالنسبة اليه تتمثل في حتمية تصفيته اذا ما استطاع المستوطنون ذلك . ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء اذا كان المهاجر المستوطن في بلاده الاصلية ميسورا او معلما عاملا او برجوازيا لان ما يقرر شكل علاقته بمجتمع



الوطنيين في ارض الاستيطان ليس وضعه الاقتصادي والاجتماعي السابق على هجرته بل وضعه الجديد الذي يتحدد على ضوء طريقة تفاعل الجماعة الاستيطانية التي ينتمي اليها مع مجتمع الوطنيين .

٣ - وحدة المصالح وطريقة تحقيقها : اذا كانت مصلحة الدول الاستعمارية قد تمثلت في السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الاقاليم المستعمرة مع الابقاء على مكانها لاستغلال قوة عملهم في حالات السيطرة الكلاسيكية الامر الذي جعل تلك السيطرة تأخذ طابعا مؤقتا ، فان مصلحة المستوطنين الاستعماريين قد تطلبت الاستحواذ على ارض الاقليم المستوطن دون سكانه لجعل تلك السيطرة تأخذ طابعا مستديما .

ومن هنا فان الصراع من اجل الاستحواذ على ارض الاقليم المعني والتثبت عليها يعتبر موضوعا جوهريا ومقياسا لنجاح او فشل المستوطنين الاستعماريين في السيطرة على ذلك الاقليم .

وفي حين شكل تدفق المهاجرين الى الاقاليم المستوطنة شرطا ديموغرافيا لنشوء مجتمع المستوطنين وزيادة قدرته في حسم الصراع مع مجتمع الوطنيين فان تجريد هؤلاء الوطنيين من اراضيهم وزيادة تقليص تواجدهم على تلك الارض قد شكل شرطا ماديا اساسيا آخر في وجود مجتمع المستوطنين .

وهكذا فالصراع على الارض هنا لا يجري من اجل استخدامها كوسيلة انتاج او كسلعة تخضع الحق التملك البرجوازي ، بل كوطن لاقامة مجتمع اصطناعي خاص منفصل عليها .

كما ان المطلوب تغييبهم عن هذه الارض لا ينتمون الى فئة اجتماعية معينة من فئات المجتمع الاصلي بل جميعها دون استثناء .

ومن هذه الزاوية يمكن تفسير الاجراءات القانونية والتنظيمية الادارية التي اعتمدتها الدول الاستعمارية ودعمتها بوليسيا وعسكريا من اجل مصادرة اراضي الوطنيين ونقلها الى المستوطنين في مختلف حالات الاستيطان . وكذلك تشجيع تلك الدول للمؤسسات والشركات الاستيطانية ومنظماتها الارهابية في اعمالها للسيطرة على الاراضي وابادة السكان الاصليين بحيث شكلت هذه المؤسسات والشركات دولة داخل ادارة الدولة الاستعمارية لاقليم الاستيطان . ومن اجل تحقيق مهمتي الاستحواذ على الارض والتخلص من السكان الاصليين لجأ المستوطنون الاستعماريون في كل حالات الاستيطان الى اكثر اساليب العنف قساوة ووحشية منذ ان وطئت اقدامهم ارض الاستيطان اضافة الى عنف وقساوة الجيوش الاستعمارية التي عمل المستوطنون في كنفها وتحت حراستها كل ما يناسب مصالحهم قبل تحقيق سيطرتهم المباشرة اداريا على الاقاليم المستوطنة .

٤ - وحدة الفكر الاستيطاني : - نظرا لكون الاستعمار الاستيطاني جزءا من عملية توسع وهيمنة الدول الاوروبية في مرحلة من تطور نظامها الاجتماعي الاقتصادي الراسمالي لذلك نلاحظ باللموس ان مجموع الفكر الاستيطاني جاء تعبيرا حقيقيا عن مصلحة الطبقة السائدة والقائدة في اوروبا الراسمالية وتبريرا لنشاطها الاستعماري فيما وراء البحار بقصد اقناع سكان اوروبا اساسا للانخراط في ذلك النشاط .

ويمكن ملاحظة ان جميع المقولات والمفاهيم التي سبقت لتبويب وتبرير هذه العملية الاستيطانية او تلك ، كانت متشابهة ومن بين ابرز هذه المفاهيم والمقولات ما يلي :

١ - الرسالة الدينية : ومفادها ان النشاط الاستيطاني يهدف الى تحقيق رسالة الالهية من اجل ادخال الشعوب الوثنية في دين الله ، حيث كان المبشرون المسيحون ورجال الدين في طليعة الجيوش الاستعمارية المحتلة وقادة الحركات الرواد الاوائل الذين ذهبوا بقصد الاستيطان ،

كما استخدم مفهوم **الشعب المختار** من قبل الفكر الاستيطاني قبل ان تستخدمه الحركة الصهيونية بكثير ، حيث وصفت الشعوب الاوروبية المسيحية بأنها مختارة من قبل الله لنشر دينه وخاصة في المناطق المكتشفة حديثا في الأمريكيتين ، وقد كان رجال الكنيسة الكاثوليكية روادا في هذا المجال وخاصة الاسبان والبرتغاليين منهم .

ب - الفكر العنصري : ومفاده ان هنالك تدرجا في التطور البيولوجي للشعوب والامم وان الاوروبيين يقفون في اعلى درجات هذا السلم ولذلك فمن حقهم بل ومن واجبهم السيطرة على الشعوب الاخرى التي اقل منهم بدرجات وخاصة في بلدان ما وراء البحار . وقد ترتب على نشر هذه الافكار تبرير عملية التمييز والفصل العنصري المعبر عنها بضرورة عدم الاندماج بحجة المحافظة على النقاء العنصري الاوروبي ورفيه .

ج - مفهوم الرسالة الحضارية : ومفادها ان هنالك شعوبا ارقى من غيرها حضاريا ولذلك فان التاريخ قد اناط بها رسالة تحضير الشعوب الاخرى التي هي اقل منها وما زالت تعيش في طور الهمجية او في طور ما قبل الحضارة كما ادعوا .

د - مفهوم التعمير : ومفاده ان الاراضي التي تقطنها الشعوب المتخلفة هي خراب وغير مشمرة وبالتالي مفيدة للجنس البشري المتحضر ، ولذلك يقع على عاتق الشعوب الاكثر تطورا وتحضرا ( والمعنى هنا الشعوب الاوروبية ) مسؤولية تعمير تلك الارض واستخدامها لصالح الجنس البشري ومن هنا جاءت تسمية المستوطنين الاوروبيين بـ ( المعمرين ) وخاصة في الجزائر .

هـ - مفهوم الفراغ : ومفادها ان البلدان خارج اوروبا هي فارغة ولا بد من ملء الفراغ فيها . حيث لم يقصد به بشريا بل حضاريا . ومفهوم الفراغ في علم السياسة هو استعماري بالاصل ، وما زالت تستخدمه بعض الدول كحجة للاحتلال والسيطرة ومثال على ذلك

الشعار الصهيوني المعروف « ارض بلا شعب لشعب بلا ارض » وكذلك مبدأ «ايزنهاور عام ١٩٥٧ ، الذي أعلن بقصد ملء الفراغ في الشرق الاوسط الذي نجم حسب ادعائه عن خروج بريطانيا وفرنسا من تلك المنطقة .

و - وقد اضافت الصهيونية الى ترسانة المفاهيم الاستيطانية الاستعمارية مفهوما جديدا في شكله وقديما في جوهره وهو مفهوم مغادة السامية « اللسامية » الذي جوهره تبرير الانفلاق وادامة عزلة المستوطنين سواء قبل الهجرة او بعد تحقيقها .

### خصائص المجتمعات الاستيطانية قبل تحويلها الى مجتمعات عادية

اذا كنا قد لاحظنا ثلاثة نماذج اساسية من حالات الاستعمار الاستيطاني اولها الذي نجح في تحويل مجتمعاته الى الطور العادي والثاني الذي فشل نهائيا واندثر والثالث الذي ما زال يراوح مكانه بين الفشل والنجاح ، فانا نستطيع على ضوء تجربة تلك النماذج تلمس ثلاثة عوامل رئيسية وقفت وراء ذلك النجاح او الفشل او المراهوحة بينهما . حيث تكمن هذه العوامل في :

أ - القدرة او عديمها على تفتيب المجتمع الاصلي الذي يشكل الطرف النقيض الاساسي لجماعة المستوطنين .

ب - وجود او عدم وجود محيط اقليمي متنازع للكيانات الاستيطانية بحكم المصلحة المادية او الروابط الروحية مع المجتمع الاصلي لاقليم الاستيطان .

ج - وجود اطار دولي داعم او معارض للكيانات الاستيطانية طبقا للمصلحة ايضا .



وما دام النموذجان الاول والثاني قد انحسم امرهما فاننا ما زلنا نواجه النموذج الثالث الذي يفرض نفسه علينا بحكم الواقع ويستدعينا لمعرفته والنفاذ لجزيئاته الداخلية وارتباطاته الخارجية لما لهذه المعرفة من اثر على ممارستنا العملية في حقله .

ان كون الكيانات الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب افريقيا وفلسطين في حالة صراع دائم ومستمر مع السكان الاصليين في هذين القطرين ومع الوسط الاقليمي لكليهما هذا من جهة ولكونهما غير قادرين على مواصلة ذلك الصراع بمفردهما ودون عون القوى الاستعمارية التي اوجدتهما كاداة لفرض هيمنتها على ذلك الوسط من الجهة الاخرى فانهما سيبقيان يحتفظان بخصائصهما الاستيطانية ولن يستطيعا التخلص من هذه الخصائص الا بعد حسم امرهما لصالح النجاح او الفشل .

فاستمرار الصراع وتأمين متطلباته يحول بالضرورة دون وصول هذه الدول الى طورها العادي وبالتالي يوطد خصائصها الاستيطانية ويعمقها ولهذا فان معرفة هذه الخصائص سواء فيما يتعلق ببنية نظمها الداخلية او بارتباطاتها الخارجية تتمتع بأهمية خاصة ، وذلك لانها تتيح فهم آلية تجدها الذاتي من ناحية ومواصلة تحقيق مصالح القوى الداعمة لها من ناحية اخرى .

وتنبع هذه الخصائص من الطبيعة الجوهرية المميزة للمجتمعات الاستيطانية المتمثلة في ضرورة تصفية المجتمع الاصلي وما يتطلبه ذلك من حتمية تدفق المهاجرين المستمر واستلاب المزيد من الاراضي . فاستمرار هذه العملية يشكل القاعدة المادية للتناقض الاساسي بين الجماعة الاستيطانية والسكان الاصليين . ذلك التناقض الذي يؤثر بدوره على بنية ووظيفة مختلف اطراف الصراع ويطبعا بطابعه المميز كما يشكل المحدد الرئيسي لمستقبل التحولات المرتبطة بهذه الانظمة وامكانية انتقالها الى طور المجتمعات العادية او فشلها .

ونظرا لضيق الوقت سنتعرض هنا بإيجاز لخصائص كل من البنية الاجتماعية الداخلية والارتباطات الخارجية لنظامي جنوب افريقيا والكيان الصهيوني .

اولا : خصائص البنية الداخلية للانظمة السياسية الاستيطانية :

## ١ - خصائص النظام السياسي :

يتميز النظام السياسي للدول الاستيطانية بالازدواجية . فهو من ناحية اولى ينطوي على علاقات ديموقراطية ليبرالية في محيط المستوطنين ومن ناحية ثانية ينطوي على علاقات استعمارية تجاه اصحاب البلاد الاصليين الذين بقوا تحت سيطرته .

واذا كانت هذه الازدواجية السياسية تعبر في حقيقة الامر عن مصلحة المستوطنين الاقتصادية بحيث تهدف الى استغلال الوطنيين كأيدي عاملة رخيصة فان هذه السياسة تجد تبريرها الفكري في الايديولوجية العنصرية وما تعززه من قيم العزل والتفرقة والتمييز وذلك يجعل السكان الاصليين اما مواطنين من الدرجة الثانية او غرباء في بلادهم .

اما فيما يتعلق باعتماد النظام السياسي الليبرالي فانه شكلي للغاية ومجرد تعدد كمي في القوى والمؤسسات السياسية ذات المنشأ غير الديموقراطي لان مصالح ورغبات السكان الاصليين الذين كانوا اغلبية في بداية الامر لم توضع مطلقا في الاعتبار اثناء الاقتراع . ولم يحدث يوما استفتاء او تقصي للرغبات او اي اجراء ديموقراطي اخر سواء من الدولة المستعمرة او منظمة دولية لمعرفة رغبات السكان الاصليين واعطائهم فرصة لتقرير مصيرهم بانفسهم . وكل ما هنالك ان الجماعات الاستيطانية بشكل عام قد اعتمدت على دعاوى مثل الحقوق ( التاريخية - الدينية - الحضارية - العنصرية ) .

وان مثل هذه الدعاوى لا يمكن ان تكون بديلا ديموقراطيا عن صناديق الاقتراع من وجهة ليبرالية على الاقل . ومن المثير للتساؤل ان غياب الديموقراطية الحقة في هذه الانظمة لا ينحصر في ماضيها وحسب بل ينطبق على حاضرها ايضا حيث يعامل السكان الوطنيين كغرباء ويحرمون من ابسط الحقوق الانسانية . ويلاحظ ان التوجهات العنصرية والا علمانية والقومية تزداد تأكيدا وعمقا مع الزمن نتيجة لتصميم الجماعة الاستيطانية المسيطرة على الاحتفاظ بامتيازاتها ونفوذها للدرجة يصبح معها التمييز والقمع جزءا لا يتجزأ من طبيعة هذه الانظمة ، حيث ان ظاهرة العنصرية لا تبقى على مستوى فردي بل تأخذ شكلا مؤسسا مقنا وتصبح جزءا من الثقافة الرسمية يثربها الطفل خلال تنشئته الاجتماعية بدءا من الاسرة والمدرسة وباقي عناصر البيئة الاجتماعية كالحزب السياسية وإنهاء بالدولة .

## ٢ - خصائص النظام الاقتصادي :

يتميز النظام الاقتصادي لهذه الدول بالخصائص التالية :

١ - ظاهرة الثنائية الاقتصادية . وتعني تعايش نمطين مختلفين من انماط النظم الاقتصادية المتقدمة منها والمختلفة معا وفي نفس الوقت .

فنظرا لتفوق اقتصاد المستوطنين باعتباره امتدادا للاقتصاد الرأسمالي المنظور من النواحي المالية والتكنولوجية على اقتصاد الوطنيين المتخلف الذي يعتمد على اساليب وعلاقات انتاج ما قبل الرأسمالية ، لهذا فقد تعرقلت عملية النمو والتطور سواء للاقتصاد او للفئات الاجتماعية المرتبطة به من السكان الاصليين .

ولا يتعلق الامر هنا بعمليات استلاب الاراضي والسيطرة عليها فقط بل باعتماد سياسة « العمل الابيض فقط » في جنوب افريقيا و « العمل اليهودي فقط » في فلسطين وهذا يعني ان المستوطنين لم يستحوذوا على

ملكية الارض فقط بل وعلى العمل فيها أيضا ، حيث جرى طرد الفلاحين العاملين فيها توارثا منذ الاف السنين . وبهذا حرموا حتى من مجرد التحول الى عمال في الاقتصاد الاستيطاني سواء في الزراعة ام الصناعة .

وهكذا فان تطور الاقتصاد الاستيطاني لم يعق نشوء طبقة برجوازية وحسب بل وبرولتيارية ايضا بين صفوف اصحاب البلاد الاصليين .

وإذا كان الاقتصاد في جنوب افريقيا بعد اكتشاف الماس والذهب فيها قد تطلب ضرورة عمل الشعب الافريقي في المناجم بصفة خاصة محاولا اياه الى برولتيارية ملحقه بطبقة « السادة البيض » فان ذلك قد جرى وما زال يجري ضمن سياسة العزل والتفرقة والاستثمار حيث انهم آخر من يعينوا وأول من يفصلوا . وما تشغلهم الا نتيجة للحاجة الماسة لقوة عملهم . اما بالنسبة للصهاينة في فلسطين فقد اضطروا للاتحاق بهذا الاتجاه بعد عدوانهم على الدول العربية في يونيو عام ١٩٦٧ ، واحتلالهم لأراض شاسعة جديدة حيث ارغموا بحكم حاجتهم الى تشفيل اليد العاملة العربية . وهكذا بفضل وضعهم المتميز يتمتع المستوطنون في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة بمستوى المعيشة الاوروبية ويعملون في اطار اقتصادي حديث ومعقد بينما الشعبين الفلسطيني والافريقي يعيشون على هامشي الاقتصاد الاوروبي السائد في اطار اقتصاد متخلف ومتاخر وكان هذه الثنائية هي امتداد للثنائية السائدة في النظام الرأسمالي عامة حيث هنالك في اطاره البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة مع وجود سمات معينة في حالة الاستيطان حيث يتم ذلك ضمن نظام اكثر قسوة وقمعا لايسط المظاهر الانسانية .

ب - ظاهرة التبعية الاقتصادية الحتمية للنظام الرأسمالي العالمي .  
ان انفصال دولة المستوطنين الاداري لم يفر من طبيعة الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الدولة الام فمسألة التبعية هنا التي تواجه ( اسرائيل ) وجنوب افريقيا ليست من النوع التي ترتبط فيه بعض البلدان المتخلفة اقتصاديا بالامبريالية نتيجة لسيادة طبقات اجتماعية معينة ذات مصلحة



منادية في هذه التبعية التي ستزول حتما بزوال سيادة هذه الطبقات ذات المصالح المتعارضة مع مصالح شعوبها بدليل ان كثيرا من هذه البلدان استطاع التخلص من علاقة التبعية تلك وانجاز مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي في حين ان النظامين المذكورين مهما بذلا من جهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فان ذلك يتم حتما في اطار التبعية المطلقة للنظام الرأسمالي لانه يتم ضمن هذا النظام وليس خارجه فأي خروج من دائرة هذا النظام تعني بالضرورة انتهاء الطبيعة الاستيطانية لهذه النظم شكلا ومضمونا بما يعني ذلك من تغير في بنية المجتمع ككل وفي طبيعة علاقاته بالسكان الاصليين .

ان رسما بيانيا لتطور اقتصاد هذين النظامين يوضح بشكل قاطع الزيادة المستمرة في تعميق تلك التبعية وليس في انفكاكها حيث يبرز هنا بشكل خاص دور الشركات المتعددة الجنسيات . هذا كما يلاحظ ان كلا من النظامين شأنهما كمثل الدول الاستيطانية الاخرى السابقة لهما قد التزمت في برامجها التنموية بأساليب وقيم النظام الرأسمالي باعتبارها امتدادا له بطرق اكثر عنفا وقسوة لدرجة حملت معها كاتب مادة « العلاقات العنصرية » في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الى القول : « ان عهد العلاقات العنصرية انما بدا في التبلور والوضوح مع توسع الدول الاوروبية الكبرى فيما وراء البحار منذ القرن التاسع عشر فصاعدا » . كما يشير الى ان الصهيونية السياسية وازاء المصلحين المسيحيين بدأت تزدهر هي الاخرى في ذلك الوقت بحيث ان العقائد والاساطير التي رافقتها كانت مجرد رموز للامبريالية والعنصرية العالمية اللتين اكتمل نموهما في اواخر القرن التاسع عشر . هذا ويؤكد مؤلف مادة « الاجناس » في الموسوعة البريطانية الجديدة انه « ليس من المصادفة ان تزدهر العنصرية في الموجة الكبرى الثانية من التوسع الاوروبي الاستعماري والتزاحم على افريقيا . . . . . ان الايديولوجية الاستعمارية غالبا ما كانت تتجلى بلفة عنصرية » .

ومعنى هذا بوضوح ان العنصرية قد ازدهرت اساسا مع ازدهار الرأسمالية خلال مرحلة توسعها الاستيطاني وان هذه العنصرية قد استمدت اساسها من المصالح الاقتصادية للمستوطنين اكثر من الاعتبارات الايديولوجية وبمعنى اكثر دقة ان النظم والعلاقات العنصرية التي سادت وما زالت سائدة على اساس اللون او الدين انما جرى اعتمادها اصلا من قبل المستوطنين لتدعيم نمط الانتاج الرأسمالي في ظل ظروف النظامين اكثر منه لحماية مصالح العناصر الاستيطانية في حد ذاتها على الرغم من ان هذه المصالح العنصرية للمستوطنين تتوافق مع المصالح الرأسمالية في النظامين وهذا هو سر الدعم اللا محدود من قبل الدول الرأسمالية الكبرى لهذين النظامين .

اما فيما يتعلق بنموذج التنمية الاقتصادية التي اتبعته هذه النظم فانه يقوم على مبدأ « الاستزراع الاقتصادي » حيث يتم نقل حجم سكاني بكل اعدادة ورأسماله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثل به من مكان الى آخر بمعنى نزع مكونات اقتصاد من مكان واعادة تركيبها في مكان آخر على حد تعبير بعض الباحثين .

ج - ظاهرة عسكرة الاقتصاد : - ان اعتماد نظم ومفاهيم اقتصاد الحرب في هذه النظم ينبع اساسا من حالة الحرب المستمرة بينها وبين السكان الاصليين والوسط الاقليمي المحيط لتثبيت وجودها عن طريق فرض الامر الواقع بالقوة وتحقيق اهدافها في استمرار التوسع الاقليمي . لتثبيت الوجود الاستيطاني وتوفير الامن له خلال مراحله المختلفة قد تتطلب تحقيق شرطين ذاتيين اساسيين :

اولهما : خلق جيش استيطاني متقدم كماً ونوعاً ومسلح باحدث اساليب وادوات التقدم الفني والتكنولوجي وتفصله عن جيوش الدول المحيطة فجوة تكنولوجية وتنظيمية واسعة بحيث يكون قادراً على فرض وجود دولة المستوطنين وتحقيق اهدافها في التوسع .

وثانيهما : خلق اقتصاد استيطاني يتمتع بدرجة عالية من التقدم  
الفني والتكنولوجي وقادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة  
للمستوطنين .

ان الالتزام بمنهج « اقتصاد الحرب » و « عسكرة المجتمع كله »  
تعبير عن حقيقة الدولة الاستيطانية الجوهرية المتمثلة في بناء مجتمع  
المستوطنين الاصطناعي بالقوة والاعتصاب ، ومن ثم حتمية تحويل هذا  
البناء الى قلعة مسلحة في وجه السكان الاصليين ومن يساندتهم . فاعتماد  
سياسة القوة والحرب لا ترتبط بدوائر معينة في مجتمع المستوطنين او  
بقئات متطرفة من بينهم كما يتوهم البعض بحيث يمكن تغيير تلك السياسة  
بتغيير هذه الدوائر والقئات بل هي موقف كلي ينبع من طبيعة الوجود  
الاستيطاني ذاته ويعبر عن جوهره وشروط استمراره .

### ٣ - خصائص البنيان الاجتماعي :

تتميز بنية المجتمعات الاستيطانية ببعض السمات الجوهرية النابعة  
من ظروف نشأتها وتطورها . ومن بين أهم تلك الخصائص ما يلي :

١ - أولوية التمايز الاستيطاني على التمايز الطبقي . يكاد يتفق  
معظم علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد على وجود صلة وثيقة بين  
بنيات المجتمعات الطبقية في أية مرحلة من تطورها ووضعها الاقتصادي  
في تلك المرحلة .

واذا كانت هنالك ثمة خلافات فيما بينهم بهذا الصدد فانها تدور  
في غالب الاحيان حول درجة تأثير تلك الاوضاع على كيفية نشوء وتبلور  
تمايز مصالح واوضاع تلك الطبقات وطبيعة العلاقات التي تنشأ بينها  
وعمليات التغييرات التي تطرأ عليها ، ويسود اجماع على ان البنيات  
الطبقية للمجتمعات العادية قد تبلورت عبر مسيرة طويلة من التطور  
التاريخي شهدت خلالها سلسلة من التغيرات المتعاقبة بفعل تناقضاتها

الخاصة بها والنابعة من أسلوب معيشتها ، بحيث تشكل أطراف التناقض الأساسي على الدوام من داخل هذه المجتمعات بين من يملكون وسائل انتاج الخيرات المادية وتوابعها وبين من لا يملكون هذه الوسائل .

ولكن رغم وجود حالة الانشطار الداخلي لكل مجتمع على حدة الا ان ضرورة استمرار وجود هذه المجتمعات قد تطلب نشوء علاقة حتمية لا غنى عنها بين طرفي التناقض الاساسي كشرط لقيام واستمرار الوحدة الاجتماعية من جهة والحاجة كل منهما للآخر ضمن تلك الوحدة من جهة اخرى لان وجود كل منهما يشترط وجود الآخر على الرغم من حالة التناقض القائمة بينهما طبقا لقانون وحدة وصراع المتناقضات ، ومع ان الصراعات الاجتماعية المتعاقبة داخل المجتمعات العادية قد تاهت أو قل انبثقت من ارضية التناقض الاساسي الداخلي الا ان نتائج التفيرات التي حدثت أو ما زالت منتظرة الحدوث لا تمس أو لا تنفي الوجود الفيزيائي للبشر المتواجدين في أطراف التناقضات الاجتماعية المختلفة بل علاقاتهم وما يترتب عليها من اوضاع اجتماعية متباينة أي ان هدف الصراعات الاجتماعية هو نفي علاقات قديمة واستبدالها بعلاقات جديدة افضل منها .

وهكذا نرى ان البنيان الطبقي في المجتمعات العادية يتميز بالوضوح بين طبقات المجتمعات العادية قد شكلت الاساس المادي لعملية استقطاب القوى الاجتماعية وصراعها السياسي عبر التاريخ وان كانت تبرز احيانا التناقضات الخارجية لتأخذ دور التناقض الرئيسي الا ان ذلك يكون لفترة زمنية محددة ومؤقتة لا تلبث الامور ان تعود الى مجراها الطبيعي حيث تحتل التناقضات الداخلية مركز الصدارة .

وهكذا نرى ان البنيان الطبقي في المجتمعات العادية يتميز بالوضوح مما يساهم في خلق امكانية نشوء وعي طبقي يؤثر بدوره على مجرى عملية التغير الاجتماعي نحو ازالة الطبقات الاجتماعية مستقبلا واقامة مجتمعات لا طبقية .



أما فيما يتعلق بالمجتمعات الاستيطانية فإننا هنا نضع غير عادي حيث يفتقر فيه المستوطنون ليس إلى الرابطة التاريخية بأرض الاستيطان وإسكانها وحسب بل وبيعضهم البعض . فليس هنالك ما يجمعهم في حقيقة الأمر سوى مصالحهم المادية المشتركة في السيطرة على الإقليم الجديد واستلاب أرض سكانه الأصليين وتفويضهم قسرا بالإبادة الجسدية أو التهجير أو إبقائهم مؤقتا في معازل جغرافية إلى أن يحين وقت الخلاص منهم بالطرق المناسبة .

فالمستوطنون في هذه الحالة ليسوا مهاجرين غرباء فقط أو ذوي دين أو لون أو عرق معين . فلو اقتصر الأمر على وجود أحد هذه الصفات أو مجموعها لديهم ثم اندمجوا عند وصولهم كأفراد في حياة المجتمع الأصلي وتفاعلوا معه ضمن عملية الإنتاج القائمة على نظام التملك السائد وما يرتبط به من بنى فوقية وتحتية لتغيرت النتائج الاجتماعية السياسية لهذا التفاعل تماما . لأنه في مثل هذه الحالة سيكون التمايز الاجتماعي هنا ، كما هو عليه الحال في المجتمعات العادية إلا أن المستوطنين أنشأوا مجتمعا قائما بذاته منفلقا على نفسه ، متميزا عن مجتمع السكان الأصليين ومتعارضا معه في المصالح والأهداف بحيث أن عملهم على خلق شروط وجود مجتمعهم وتطوره قد مر بالضرورة من خلال إنهاء شروط وجود المجتمع الأصلي ماديا وروحيا . وهذا يعني أنه مع بداية علاقة المستوطنين بالأرض الجديدة بدأت نهاية علاقة السكان الأصليين بها ، أي أن التطور المادي والروحي لمجتمع المستوطنين المتميز اشترط بالضرورة اضمحلال المجتمع الأصلي أو تقلصه في أحسن الأحوال . كما أن قدرة المجتمع الأصلي على البقاء فوق أرضه والصمود قد اعاققت تطور مجتمع المستوطنين وفي حالات معينة أفضلت وجوده .

أذن فمصلحة المستوطنين في الوجود والتطور الاجتماعي المنفصل عن مجتمع الوطنيين هي القاعدة الأساسية التي انبثق منها تمايز هذين المجتمعين النقيضين وما ترتب على ذلك التمايز من استقطاب لقواهما

المتصارعة . فالمستوطنون يخوضون الصراع ليس من أجل تغير علاقة معينة مع السكان الاصليين بل من أجل انهاء وجود هؤلاء السكان المادي والروحي .

ومن باب المفارقة نقول ان الصراع هنا لا يجري بين تقيضين داخل مجتمع واحد كما هو الحال في المجتمعات العادية بل يجري بين مجتمعين لكل منهما وحدته الخاصة اي جوهره وشكله ودرجة تطوره والذي يتميز عن الثاني بحيث ينفيه وينقضه ولا مجال للتعايش بينهما . لذلك فالتناقض الاساسي هنا تناقض خارجي وليس داخلي بالنسبة لكل منهما الامر الذي يتمخض عنه بالضرورة - بحكم مصلحة المستوطنين في الوجود المنفصل المتميز - اولوية التمايز الاستيطاني على التمايز الطبقي داخل مجتمع المستوطنين وما يتبع ذلك بالضرورة من اولوية الاستقطاب الاجتماعي الاستيطاني على الاستقطاب الاجتماعي الطبقي نظرا لقلبة المصلحة الاستيطانية على المصلحة الطبقية . ولا يعني هذا ان كل المستوطنين في نفس المستوى من المعيشة او في نفس الدرجة من الاستحواذ على وسائل الانتاج او انهم يملكون بالتساوي نفس المقدار من الخيرات المادية . الا انه طالما بقي السكان الاصليين او جزء منهم في وطنهم . وطالما بقي الوسط الاقليمي يرفض الاقرار بشرعية الوجود الاستيطاني طالما ستبقى جميع انواع التمايزات والاختلافات في الاوضاع الاجتماعية داخل مجتمع المستوطنين من النوع الهامشي أي الثانوي لان تناقضهم الاساسي وما يرتبط به من صراعات سيبقى موجه ضد هؤلاء السكان ومحيطهم الاقليمي .

ب - اولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي : يرى كثير من الباحثين ان تفكير المستوطنين ووعيهم لمصالحهم لا يتحدد بناء على اوضاعهم او مكانتهم الاجتماعية قبل الهجرة بل على اساس واقعهم الجديد ومصالحهم المشتركة في القضاء على مجتمع السكان الاصليين . وحيث ان هذا الواقع نشأ وتطور بشكل منفصل ومتميز ، لهذا فاننا

نلاحظ ان جل وعيهم الاجتماعي قد انصرف لتبرير هذا الواقع وتكريسه  
اعتمادا على افكار ومفاهيم تمجد التمييز العنصري والتفوق العنصري  
للرجل الابيض وتنادي باستخدام القوة والعنف لفرض السيطرة على  
اقاليم الاستيطان واستئصال سكانها الاصليين تحت حجج واهية  
كالرسالة الحضارية او التاريخية للرجل الابيض او العودة لارض الميعاد  
..... الخ .

فهذا النمط من التفكير والوعي يعكس المصلحة في الوجود الاستيطاني  
قبل ان يعكس المصلحة في الوجود القومي او الطبقي للمستوطنين حيث  
تتطابق هنا اولوية الوعي الاستيطاني مع اولوية التمايز والاستقطاب  
الاستيطاني في مجتمع المستوطنين على التمايز والوعي الطبقيين .

ويمكن تدعيم مقولة « اولوية الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي »  
بحقائق مستقاة من الاوضاع الاجتماعية والسياسية وحالات استطلاع  
الرأي العام ومن عمليات الانتخابات المتعاقبة في الكيانات الاستيطانية التي  
تدل على ان المستوطنين يسرون باستمرار نحو اتجاهات اكثر عنفا وعداء  
وعنصرية للوطنيين . وان الاعتقاد بامكانية حدوث صراعات طبقية داخل  
المجتمعات الاستيطانية بحيث تؤدي في النتيجة الى حلول عادلة لمشكلات  
الشعب الافريقي والفلسطيني هو نوع من الوهم ليس الا . فهذه المشكلات  
لن تحل الا عن طريق استمرار الصراع وتعميقه وتفاقمه الى ان يحدث  
تغيير لموازين القوى ضد هذه الكيانات الاستيطانية حيث ستفرض  
الحلول العادلة عليها فرضا واقعا وليس استجداء وهميا . فجميع  
الشواهد المتاحة في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا توحى بعدم امكانية  
حدوث تفاعلات او صراعات اجتماعية « طبقية » بمعنى عدم امكانية  
تحالف العمال المستوطنين مع الفئات العمالية من الشعب الفلسطيني  
والافريقي ضد اصحاب الاعمال المستوطنين طبقا لمقولة وحدة الطبقة  
العاملة ضد من يمارس استغلالها . ويلاحظ ان الفئات المسحوقة من  
المستوطنين تتضامن مع اكثر الاحزاب والعناصر شوفينية وعنصرية في  
المؤسسة الحاكمة ..

فمثلا نجد في الكيان الصهيوني أن مؤيدي حزب حירות الفاشي هم من المستوطنين المهاجرين الذين أتوا من آسيا وأفريقيا والمعروفين بفقرهم نسبيا .

ج - ظاهرة التعددية الاثنية : من بين السمات الخاصة بالمجتمعات الاستيطانية انها تتكون من خليط متنوع الاصول الاثنية والثقافية والحضارية والجغرافية بحيث تصبح العناصر المكونة لهذه المجتمعات غير متناسبة بل وأحيانا متناقضة وإن كانت هذه الفئة من التناقضات تحتل مرتبة ثانوية في ظل سيادة التناقض الاساسي مع الشعوب الاصلية . ومما هو جدير بالملاحظة هنا ان التمايز الاثني يبرز على حساب اختفاء او ضعف التمايز الطبقي حيث تبدو الجماعات الاثنية كبديل جزئي عن الطبقات الاجتماعية .

ففي حالة جنوب افريقيا مثلا نجد التناقض الاثني متبلورا بصفة اساسية بين العناصر الهولندية الاصل ( القومية الافريكانية ) من جهة والعناصر البريطانية الاصل من الجهة الاخرى .

أما التناقض الاثني في الكيان الصهيوني فتبلور أساسا بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين حيث نجد حاخام منفصل لكل منهما ومجلس مستقل لكل طائفة الى جانب الشكل الموسع للأسرة اليهودية الشرقية في مقابلة الأسرة الضيقة جدا بين اليهود الغربيين إضافة الى وجود الاختلاف في العادات والتقاليد ومناطق السكن حتى في مستوى التعليم والراتب السياسية والاجتماعية .

وكذلك الامر في جنوب افريقيا حيث توجد كنائس منفصلة للعناصر الهولندية واخرى للعناصر البريطانية إضافة لامتداد نفس الظاهرة الى مجال الصحف والمدارس واللغات ومناطق السكن الى غير ذلك من مظاهر التباين في اشكال السلوك السياسي والتوجه الاجتماعي . الا انه يلاحظ ضغط جميع هذه التمايزات وما يرتبط بها من تناقضات ثانوية لصالح



التناقض الاساسي مع السكان الاصليين . ولهذا فان مفهوم الطبقة الاجتماعية عندما يجري استخدامه في محيط اي من النظامين المذكورين يجري في نفس الوقت تخفيف مفعوله مرتين على الاقل مما يرد الى اختلاطه بالوضع الاثني حيث الانتماء الى اصل معين في هذه النظم يترتب عليه عدة اوضاع اجتماعية اقتصادية . فمكانة السكان الاصليين هنا هي ادنى من مكانة المستوطنين بدرجتين على الاقل فالاولى بسبب الدين واللون والثانية بسبب كونهم لا يملكون شيئاً في بلادهم سوى قوة عملهم التي قليلا ما تجد لها مكاناً في سوق العمل الاستيطاني .

د - حتمية الانفلاق العنصري : كنا قد اشرنا في مواضع سابقة الى ان انفلاق المستوطنين على انفسهم وامتناعهم قصداً عن الاندماج بالسكان الاصليين يستجيب لكونهم في مجتمع منفصل متميز ومتمايز فهذا الانفلاق يثبت الانفصال والعزلة ويضمن تحقيق الامتيازات على حساب السكان الاضليين . لذلك يكون الانفلاق وسيلة وتحقيق الامتيازات هو الهدف . فالتمييز العنصري تقتضيه طبيعة البنية الاجتماعية الاستيطانية ووظيفتها الاقتصادية والسياسية لهذا فهو ينبع من جوهر هذه البنية وليس مقحماً عليها من الخارج بحيث لا يمكن فصل هذا التمييز عن تلك البنية طالما بقي الشعب الاضلي متواجداً على ارضه . والعنصرية لا تنحصر في مجرد افكار بل تتجسد في ممارسات المستوطنين اتجاء السكان الاصليين من خلال مؤسسات وقوانين ترعاها الدولة الاستيطانية بشكل رسمي . وبغض النظر عن التسمية لوصف هذا التمييز فهو موجه لفصل المستوطنين عن السكان الاصليين .

ثانياً - خصائص الروابط الخارجية : تتميز الروابط الخارجية للمجتمعات الاستيطانية عن مثيلاتها من الروابط في المجتمعات العادية بخصائص جوهرية أهمها :

## ١ - حتمية الارتباط بدولة ام :

كنا قد اشرنا الى أن الظاهرة الاستيطانية المعاصرة جزء عضوي من الظاهرة الاستعمارية بشكل عام والتي انبثقت من عملية التوسع الاستعماري الاوروبي في بلدان ما وراء البحار ، بمعنى ان نشأة الكيانات الاستيطانية جاءت امتدادا لتطور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الاوروبية على قاعدة النظام الرأسمالي بحيث ان كل كيان استيطان قد ارتبط منذ نشأته بدولة اوروبية معينة دعيت اصطلاحا « الدولة الام » ، وقد كانت هذه الدولة احيانا هي بلد الاصل بالنسبة للمهاجرين أو لاغليبتهم العظمى كما هو الحال بالنسبة لاستراليا وكندا والولايات المتحدة حيث تعتبر بريطانيا هي الدولة الام لان اغلبيية المهاجرين كانوا ينتمون الى اصول انجليزية واسكتلندية كما اعتبرت دولة الام احيانا تلك التي امنت الحماية السياسية لعملية الاستيطان سابقا ولدولة المستوطنين لاحقا كما هو الحال بالنسبة ( لاسرائيل ) حيث لعبت بريطانيا دور دولة الام في المرحلة الاولى والولايات المتحدة الامريكية في المرحلة التالية .

فالحماية هنا عنصر هام بحكم تصادم مصالح الجماعات الاستيطانية مع مصالح السكان الاصليين وضرورة حصول المستوطنين على دعم خارجي بشكل مستمر ومضمون .

وهو ما يعني أن هذه الرابطة ليست مجرد رابطة اثنية أو دينية بل ترتكز الى اعتبارات سياسية وأمنية للطرفين .

فحالة العزلة والمقاطعة التي يعيشها الكيان الاستيطاني على المستويين المحلي والاقليمي اضافة الى ظاهرة الانفصال الحضاري والتاريخي والتكنولوجي والديني تدفع الدول الاستيطانية الى الارتباط بشعب آخر أو بمنطقة جغرافية أخرى أو باحدى الدول لتكون بمثابة « الوطن الام » لان الدول الاستيطانية هي خارجة على تاريخ وجغرافية

الوسط الاقليمي رغم ان هذه الدول حقيقة واقعة في هذا الوسط . فمثلا تقع دولة جنوب افريقيا فعلا في افريقيا ، ولكن وجودها هذا بمثابة امر واقع فقط . ولا يمكن وصفها بأنها افريقية لكونها ليست جزءا عضويا من تاريخ هذه القارة او تكويناتها الاجتماعية ، ونفس المقياس ينطبق على ( اسرائيل ) فهي وان كانت تقع فعلا في الوطن العربي الا ان تاريخها وتكوينها الاجتماعي لا يرتبط بالوطن العربي ومجتمعاته في شيء يذكر سوى بالعدوان والتوسع نظرا لكونها امتداد لمصالح الدول الاستعمارية في هذا الوطن . لهذا يمكن القول ان الوجود الاجتماعي الاستيطاني المنفصل ذو علاقة ميكانيكية بالوسط المحلي والاقليمي ، وذو علاقة عضوية بالوسط الاستعماري العالمي . فالدولة الاستيطانية بمثابة قلعة عسكرية متقدمة يصعب تحديها من قبل السكان الاصليين والبيئة الاقليمية المحيطة بها .

فهذه النظم تجد التدعيم المادي والمعنوي المستمر من قبل الاستعمار التقليدي والجديد ، باعتبار ان هذه الدول من ابرز أدوات صيانة المصالح الاستعمارية العالمية في المناطق التي زرعت فيها .

## ٢ - ضرورة العدوان لتحقيق السيطرة وفرض التسوية :

ان تحقيق هدف المستوطنين في السيطرة على الاقليم يفترض مقدما العدوان باستخدام القوة والعنف منذ البداية . فقمة العدوان تتمثل في اباداة السكان الاصليين واستلاب اراضيهم بقوة السلاح . ولم يكن بوسع المستوطنين اصلا تحقيق اهدافهم خارج نطاق العدوان الاستعماري سواء كان ذلك من قبل الدولة الاستعمارية او من قبل المستوطنين .

فالعدوان هنا ضرورة يقتضيها هدف اقامة مجتمع المستوطنين المتميز المنفصل وتثبيت وجود ذلك المجتمع على حساب السكان الاصليين باعتباره امر لا بد منه نظرا لكون المشروع الاستيطاني في اساسه عدواني قائم على انكار حقوق الوطنيين في العيش الآمن على ارض وطنهم . هذا

من الجهة الاولى . اما من الناحية الثانية فالعدوان هو أداة المستوطنين في فرض التسويات الاقليمية على البلدان المجاورة وارغامها على القبول بشرعية الكيانات الاستيطانية . وما الحرب التي شنتها اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة واحتلال قسم من اراضي بعضها واستخدام تلك الاراضي كوسيلة لفرض التسوية كما حدث مع مصر الا دليلا على ذلك .

### ٣ - حتمية ربط التسويات الاقليمية بالهيمنة الامبريالية :

يلاحظ من خلال الصراعات المستمرة بين النظامين الاستيطانيين في كل من جنوب افريقيا وفلسطين ومحيطهما الاقليمي ان هذه الدول اذ تحصل على مساعدات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية متصاعدة الحجم ومتطورة النوع من قبل الدول الامبريالية انما من اجل استخدامها في تطويع ذلك المحيط ، واخضاعه لهيمنة اصحاب تلك المساعدات اضافة الى تصعيد قمعها ضد شعب الاقليم .

فهذان النظامان يستعملان تفوقهما العسكري والتكنولوجي لاحتلال اراضي جيرانهما ومقايضة تلك الاراضي بثلاث امور رئيسية متميزة الشكل ومترابطة الجوهر ، بحيث تصب اخيرا في طاحونة الامبريالية .

اولهما : ذاتي يتعلق بوجود هذه النظم حيث تستخدم الاراضي المحتلة كوسيلة تجبر بواسطتها الدول المجاورة على الاقرار بشرعيتها ووجودها الاستيطاني والخروج من دائرة الصراع معها بما يعني ذلك الخروج من معنى واسع ، كانهاء حالة الحرب معها وتطبيع العلاقات التجارية والثقافية والسياسية معها . وكذلك الامتناع عن مساعدة الحركة الوطنية لشعب الاقليم صاحب العلاقة ، بل وتصفية تلك الحركة اذا امكن .

وثانيهما : ويتعلق بضرورة اخضاع هؤلاء الجيران لهيمنة القوى الاستعمارية التي تزود مجتمع المستوطنين بكل اسباب البقاء والقوة .



وثالثهما : ويتعلق بضرورة اضعاف العلاقات او قطعها بين الدول المجاورة - اطراف التسوية - مع الدول الاشتراكية واطراف حركة التحرر الوطني ، كما حدث عند عقد اتفاقات كامب ديفيد ، والاتفاقات بين جنوب افريقيا والدول المجاورة وخاصة انغولا وموزمبيق حيث اشترط عليهما اخراج القوات الكوبية ووقف مساعدة حركة سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي وضرورة منعهما من استخدام اراضي تلك الدول المجاورة .

فحتمية ربط التسويات الاقليمية بالهيمنة الامبريالية وضرورة تصفية نشاط الحركة الوطنية لشعب اقليم الاستيطان ملازمة للتسويات التي تتم في ظل موازين القوى الراجحة للنظم الاستيطانية . إذ اشترط كل الدول الرأسمالية دون استثناء سواء الولايات المتحدة الامريكية او دول اوروبا الغربية واليابان ، وكذلك كثير من الدول العربية وخاصة نظام مصر على منظمة التحرير بضرورة الاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني والهيمنة الامريكية كمقدمة لامكانية اعتبارها كطرف قابل للتفاوض معه ، لدليل على صحة هذا الاستنتاج .

### **خصوصية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين :**

يتفق معظم الباحثين والمفكرين السياسيين على أن هدف استغلال الثروات الطبيعية كان من بين أهم الاسباب التي أدت إلى اختيار بعض الاقاليم المستعمرة لتكون موضوعا للاستيطان .

اما بالنسبة لفلسطين فيؤكدون أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي عالميا واقليميا كان السبب الرئيسي في ذلك الاختيار من قبل الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا صانعة الصهيونية وراعيها .

فثروات فلسطين الطبيعية المتواضعة ومساحتها الصغيرة جدا لم تجعل منها مكانا جذابا للاستغلال والربح الرأسماليين او مكانا للعيش الهادئ الراغد . وقد ظهر ذلك بوضوح عندما كانت اكثرية الصهاينة

الساحقة المهاجرة من أوروبا تتجه إلى الولايات المتحدة وكندا وليس إلى فلسطين ، سواء كان ذلك قبل الانتداب أو خلاله أو حتى بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ .

هذا من الجهة الأولى أما من الجهة الثانية فيلاحظ تاريخيا أن جميع حالات الاستيطان الاستعماري السابقة على فلسطين قد تمت في وقت تمتع فيه النظام الرأسمالي بالسيادة الكاملة على العالم ، بحيث كانت آفاق تطوره واسعة جدا ، لا تحدها حواجز اللهم بعض الازمات الدولية التي كان يجتازها كل بضعة سنوات .

لهذا كان الاطار الدولي لجموع العمليات الاستيطانية - باستثناء فلسطين - رأسماليا محضا ، وإن كانت قد أنجزت في مراحل مختلفة من تطور ذلك الاطار . كما أن الدول التي شكلت هذا الاطار كانت في مجموعها أوروبية . علما بأن الولايات المتحدة واليابان بدأت تدخل تدريجيا إلى مجال الفعل في هذا الاطار خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التقريب في حين أن الاستعمار الاستيطاني في فلسطين أخذ يتكون على أساس تعاقب ملزم بين الدول الامبريالية - دمج صك الانتداب بوعد بلفور عام ١٩٢٢ - بعد أن دخل النظام الرأسمالي العالمي في أزمته العامة ، أي بعد أن خرجت من قبضته مساحة قلوبها سدس الكرة الأرضية بفعل ثورة أكتوبر الاشتراكية .

وعلى أثر ذلك أخذ مستقبل وجود النظام الرأسمالي العالمي كنمط لعلاقات الإنتاج ( علاقات التملك ) يوضع على بساط البحث من قبل الحركة العمالية في البلدان الصناعية المتطورة الذي أخذ نشاطها يزعرع سلطة البرجوازية وسيادتها وخاصة في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية

وهكذا نرى أن نشوء الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قد بدأ بالتكون الفعلي بعد دخول الرأسمالية أزمته العامة المزمعة ( أي عدم

قدرتها على الخلاص منها ) حيث اكتملت المرحلة الاولى من هذا التكون بعد دخول الرأسمالية المرحلة الثانية من ازمتها العامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد ان تحولت الاشتراكية من نظام لبلد واحد فقط الى نظام لمجموعة دول . كما دخلت شعوب البلدان المستعمرة والتابعة مرحلة جديدة في تطورها نحو التحرر والاستقلال ، عندما نهضت حركة جبهة في كل من آسيا و افريقيا وامريكا اللاتينية بما في ذلك الوطن العربي ، حيث لعبت مصر عبد الناصر دورا بارزا في هذا المضمار ضد شكل الاستعمار القديم ممثلا بالنفوذ الفرنسي والبريطاني .

وبناء على ما تقدم نستنتج ان موقع فلسطين الاستراتيجي عالميا واقليميا وكذلك تواضع مساحتها الجغرافية و ثرواتها الطبيعية بالاضافة الى تأخر زمن الاستيطان الصهيوني ، حيث ترافق مع هبوط الرأسمالية وليس مع صعودها أي مع مرحلة دفاعها وليس مع مرحلة هجومها . كل ذلك فرض بالضرورة على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ان يأخذ طابع القاعدة العسكرية أي الثكنة التي تتطلب الانفاق عليها من الخارج وغير قادرة ان تعيل نفسها وتدافع عن وجودها واستمراره بنفسها لان ذلك يخرج عن حدود امكانيات أرض القاعدة التي هي امتداد لمركز خارجي بحكم طبيعة التكوين والارتباط والدور .

لهذا فزمان الاستيطان الصهيوني هو زمان هبوط الرأسمالية في طورها الامبريالي ومكانها هو بين القواعد التي تدافع عن ذلك النظام لتبطل حركة هبوطه .

وربما يعترض البعض قائلين ان هذا موقف فلسفي مجرد منه موقف سياسي عملي محدد ، لا يعالج كنه الوجود الاجتماعي للمستوطنين كجماعة بشرية تعارس العمل والانتاج وتقوم في داخلها علاقة بين العمل ورأس المال . مع الاعتراف ان نشاطها الرئيسي موجه ضد الشعب الفلسطيني ، فكيف والحالة هذه تحدد موقفا علميا من هذه الجماعة

البشرية يكون أساسا لممارسة ثورية فلسطينية تجاه تلك الجماعة الاستيطانية التي تفتصب وطننا وتغيبننا بالقوة عنه .

نحن هنا أمام ظاهرة اجتماعية محدده زمانا ومكانا ، تركيبا وارتباطا شأنها في ذلك شأن الكثير من الظواهر المشابهة . ولسنا بحاجة الخلق نظرية كونية جديدة تستنبط وتصيغ قوانين عامة عن الوجود والحركة الاجتماعيين . فهذه النظرية وقوانينها موجودة ومعروفة للذين يهتمون بها ، وما علينا الا اكتشاف كيفية فعل هذه القوانين العامة في ظاهرة الاستيطان الاستعماري في بلادنا فلسطين ، وبمعنى آخر علينا انتاج معرفة فعل ما هو عام في حالة هذا الخاص .

فالقانون العام يؤكد ان وجود الناس الاجتماعي منذ القدم ليس هلاميا او عديم الشكل بل ان هذا الوجود قد اتخذ اشكالا مختلفة عبر مراحل التاريخ بحيث كان لكل شكل منها جوهره الذي يميزه عن الاشكال الاخرى السابقة عليه واللاحقة له .

وتتمثل الاشكال الرئيسية للوجود الاجتماعي في التاريخ الانساني بخمسة وعيت كل منها بالتشكيله الاقتصادية الاجتماعية ، حيث جاءت متعاقبة احداها عن الاخرى وهي معروفة ولاداعي هنا لذكرها .

وفي كل تشكيلة انتظم الناس حسب تطور قواهم المنتجة الى فئات او شرائح او جماعات وطبقات واسر وعشائر وقبائل ومن بعد شعوب وامم . وفي داخل كل تكوين اجتماعي نشأت أجهزة ومؤسسات ونظم وقواعد سلوك وتفكير وطرق لتحصيل المعيشة وتنظيم للعلاقات وخلالها .

ان الفهم المادي التاريخي للمجتمع يختار من بين كل ما تقدم ذكره من انواع للنشاط والعلاقات الانسانية داخل المجتمع الطريقة التي ينتج بها الناس وسائل معيشتهم الاولوية على ما عداها كمييار لتحديد شكل التجمع البشري ومضمونه .

فإذا ما دققنا في الكيفية التي تمارس هذه المقولة العلمية التأثير في واقع الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين لوجدنا أن الجماعة البشرية الاستيطانية قد خلقت وما تزال تخلق شروط وجودها المادي على أرض فلسطين من خلال ثلاث مصادر رئيسة هي :

أ - تشكل أرض الشعب الفلسطيني المغتصبة بما فيها وما عليها من ثروات وعقارات ومجال حيوي ومناخ ، الشرط المادي الأول للوجود الاجتماعي الاستيطاني الاستعماري سواء كمصدر للعيش أو كمجال طبيعي للتفاعل معه والاستقرار عليه .

ب - كما تشكل المساعدات والهبات المتزايدة المقدمة من الدول الامبريالية كالمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الامبريالية الاخرى الشرط المادي الثاني لهذا الوجود واستمراره . علما بأن هذه المساعدات والهبات هي جزء بسيط مما اغتصبته وما تزال تفتصبه هذه الدول من الطبقة العاملة في بلادهم شكل فائض قيمه بالاضافة الى كونها جزء مما نهبه وما تزال تنهبه هذه الدول من الثروات المادية والبشرية للشعوب المستعمرة أو التابعة اقتصاديا بحكم ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية .

ج - كما تشكل مساعدات الحركة الصهيونية بجميع أشكالها والتي يجري الاستيلاء عليها كفائض قيمة للعمل . أو نهب الشعوب النامية الشرط المادي الثالث لهذا الوجود واستمراره .

إن قوائم المساعدات والهيئات الخارجية المتزايدة دوماً كما ونوعاً والسري منها والعلني تكشف حقيقة الطابع الطفيلي لهذا الكيان بشأن جميع أجهزة النظام الامبريالي المخصصة لقمع نقيض هذا النظام وليس للإنتاج المربح في حد ذاتها بل من غيرها .



إذا كانت الامبريالية لا تستغل بشكل مباشر مجتمع المستوطنين في فلسطين بل تموله فانها تفعل ذلك من أجل استخدامه أداة لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على الوطن العربي من خلال الحروب التي تشنها وتحتل الاراضي لمقايضتها .

ان شعار مقايضة الارض بالسلام هو شعار يزيف الحقيقة فالذي يحدث ليس سلاباً بل استبيلاً كاملاً امام الكيان القاعدة ومركز قيادتها .

ان ما جرى في مصر ليس مقايضة الارض بالسلام لانه اذا كان الجيش الاستيطاني قد انحسر ميدانياً عن سيناء فان مصر كلها سياسة واقتصاداً قد وقعت بأكملها تحت الهيمنة وحتى سيناء فانها تفصل بمراكز الانذار المبكر التابعة لحلف شمال الاطلسي تحت اسم القوات المتعددة الجنسية . فمصر اليوم لا تملك قرارها بيدها بل انه في يد امريكا وقاعدتها الاستيطانية .

ان اخطر ما في التسويات هو اخراج الدول العربية واحدة بعد الاخرى من ساحة الصراع مع العدو ليسهل جلب المستوطنين بحجة استتباب السلام في المنطقة الامر الذي سيؤدي الى مزيد من تفريغ الارض الفلسطينية من شعبها باتجاه انهاء وجوده المادي على ارضه .

ان علاقة الجماعة الاستيطانية بالشعب الفلسطيني ليست علاقة سيطرة او استغلال لشعبنا او لطبقة واحدة منه ، انها علاقة نفى لمجتمعنا بأسره فهم لا يريدون استغلال قوة عملنا وحسب بل حرماننا من بيع قوة العمل في وطننا وهذا راجع لطبيعته الاستيطانية .

ان خصوصية الكيان الاستيطاني في بلادنا قد جعلت منه طفيلياً ليس علينا وحسب بل وعلى المستغلين في البلاد الاخرى من قبل الاحتكارات الرأسمالية .

ان شروط تحديد مجتمع المستوطنين لوجوده المادي يمر بالضرورة من خلال استمرار سحق شعبنا وتفكيكه عن وطنه واستمرار العدوان والتوسع على حساب المحيط الاقليمي وكذلك من خلال معاداته لكل ما هو تقدمي في هذا العالم . ان هذا القول ليس من قبيل رفع شعارات الاستهواء الاخرين بل يعكس الحقيقة الموضوعية .

ان الذي يتكون في فلسطين ليست امة بل قاعدة عسكرية عدوانية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي بحكم طبيعتها الدولية وليست الاقليمية منذ نشأتها . فهي لا تختلف عن قاعدة « غوانتي ناهو » في كوبا او عن اسطول في احدى البحار سوى انها على اليابسة . ان التقسيم الاجتماعي في هذه الجماعة ليس طبقيا بل وظيفيا كما هو الحال في أي ثكنة عسكرية او اسطول حيث يوجد الضابط والطباخ والمنظف . . . الخ ، ان الذين لا يريدون رؤية هذه الحقائق انما يخدعون انفسهم فقط وليس غيرهم .

اما بالنسبة لايديولوجية المستوطنين وذيهم فما هي الامبررات لعملية الاستيطان لاقناع المستوطنين وغير المستوطنين قبل وبعد استيطانهم ؟

ان نتائج الاستيطان على شعبنا هي مادية محضة في المقام الاول وروحية في المقام الثاني انها مصادرة ارض وطرده اصحابها وتحويل وطنهم الى الة للعدوان والاعتصاب على اشقائهم . ومن ثم تدمير لكل الجانب الروحي في حياة المجتمع الفلسطيني انها عملية مبرمجة لانهاء الاسباس المادية والروحية لوجود الشعب الفلسطيني الاجتماعي باعتبارها النقيض الاساسي لوجود المستوطنين الاستعماريين الاجتماعي .

انه تناقض شاجري لا يمكن حله بالتعايش النقيض مع بقاء جوهر كل منهما ، وستبوء بالفشل كل محاولات التوفيق من اجل ذلك التعايش لان ذلك مخالف لطبيعة وجود ومتطلبات تطور كل منهما .